الباب الرابع

الدفاع الوطنى

إن نظرية الحرب الحديثة من مبتكرات عصرنا لم يكن أجدادنا يحلمون بمثلها ، ولا نرى لها مثيلاً إلا إذا تعمقنا فى التاريخ إلى وقت كانت القبائل المتوحشة تتحارب فيه وتتقاتل ، وتحاول إفناء أعدائها بقتل جميع رجالهم ونسائهم وأطفالهم . وكانت الحضارة الإنسانية قد عودت الدول فى القرون الماضية أن تميّز بين الجيوش التى تتلاقى فى الحرب و بين المدنيين الذين لا يشتركون فى أعمالها ولا تقع عليهم أعباؤها وأخطارها إلا عن طريقة غير مباشرة؛ فكان ذلك ولا ريب تقدماً فى سبيل التمدن والرقى — وإن كان تقدماً نظرياً أكثر منه عملياً ، إذ أن هذا التمييز فى الواقع لم يحم الشعوب كثيراً فى زمن الحرب . ولكن فى أيامنا هذه أصبحت الدول تُعرض عن هذه النظرية وتأخذ بالطرائق الحربية المتوحشة التى ينفر منها بطبيعته كل ذى قلب وعقل ؛ فكان من آثار التقدم العلمى والصناعى الذى امتاز به عصرنا أن تمكنت الدول من العودة إلى تلك الطرائق القديمة مع إتقانها بوسائل جديدة من طيران وقنابل وغازات . فنرى الآن أخطار الحرب ومشقاتها تمتد مباشرة إلى جميع سكان الأقطار المتحاربة ، وأصبح الهجوم غير مقصوراً على جيش العدو وحصونه فحسب ، بل يشمل جميع قواته العسكرية والاقتصادية

والأدبية وعامة السكان فى المدن والريف ، حتى يختل النظام فى صفوف الشعب وتتلاشى شجاعته وثباته ، فتزول مقاومة البلد . ولقد شاهد العالم استعمال هذه الطرق العصرية فى القتل والتخريب ، وتأكد من تأثيرها المرعب فى الحروب التى لم تنقطع منذ بضع سنوات ، كفتح الأمبراطورية الحبشية ، وحرب إسبانيا الأهلية ، وزحف اليابان على الأراضى الصينية .

فأضحت الحكومات لا تنظر إلى الاستعداد الحربى من الناحية العسكرية فقط ، ولا تؤسس قوة المقاومة على ضخامة الجيش وكمال التسليح فحسب ، بل تؤسسها أيضاً على جملة اعتبارات أخرى مادية وأدبية ، لا تقل أهمية عن الناحية العسكرية ؛ وقد تزيد عليها فى الدول التى تتقدم فيها غاية الدفاع على غاية الهجوم، وهذه ولا شك حال الدولة المصرية . ومن بين تلك الاعتبارات المادية نذكر الاستقلال فى الشئون الغذائية ، وتوفر الخامات اللازمة للصناعة ونشاط الصناعات المتعلقة بالدفاع الوطنى . أما الاعتبار الأدبى فربما كان أرجح وزناً فى ميزان الدفاع من أى اعتبار آخر ، لأن قوة المقاومة تتوقف قبل كل شىء على روح الأمة وإيمانها الوطنى ونيتها المتحدة فى المدافعة عن كيانها ؛ وهذه النية المتحدة تعزّز حماس القوات المسلحة وتضاعف فائدة نظام الدفاع فى البر والبحر والجو . ويجب أن تطمئن الأمة إلى إدارة حازمة وتدبير عملى متقن فى جميع نواحى الدفاع، حتى إذا حان وقت الخطر كان كل فرد على استعداد لأن يقوم بدوره مرتكناً على ثقته بأن إخوانه حوله يفعلون فعله — فيمكن تصوير الأمة فى زمن الحرب جسما واحداً تتساوق أعضاؤه كلها إلى غرض واحد، هو غرض المقاومة والانتصار

ولقد تنبهت الدول الدكتاتورية إلى هذه الضرورة الحربية الجديدة قبل أن تتنبه إليها الدول الأخرى ، وربما كان ذلك لأن الحكم الدكتاتورى هو أول من اخترع تلك النظرية الحربية العصرية التى سماها « الحرب الشاملة » ، أى الحرب التى تمتد إلى كل المرافق والقوات المادية والأدبية فى الأمة والدولة . غير أن سائر العالم تيقظ لخطورة الحال ، وأخذت الدول الديمقراطية تهتم كل الاهتمام بتجهيز دفاعها المسلح وغير المسلح ، وتستخدم كل ما لديها من ثروة ونشاط فى تدارك الوقت الضائع . وإذا أردنا أن نأخذ فكرة عن أهمية هذا التطور فلننظر إلى ما تنفقه بريطانيا العظمى من مال وجهود فى زيادة قواها العسكرية وتنظيم دفاعها الوطنى ؛ ولنلحظ إلى جانب ذلك أن الأمة الإنجليزية لم تر إغارة أجنبية فى ديارها منذ تسعة قرون ، ومع ذلك فإنها تستعد الآن أتمّ الاستعداد لمواجهة الغارات التى أصبحت تهددها عن طريق الجو ؛ ولنلحظ أيضاً أن تقاليدها كانت تعارض كل المعارضة تدخل الحكومة فى شؤون الأفراد ، ومع ذلك فإنها تتقبل اليوم هذا التدخل راضية ، وتفسح للحكومة المجال فى تدبير الوقاية من الغارات الجوية وتوحيد طرق الإنتاج اللازمة للصناعات الحربية ووضعها تحت إشراف السلطات الحكومية .

أما فى بلادنا فإن الأمر يظهر لنا بمظهر خاص من الخطورة ؛ (أولاً) لأن موقع مصر الجغرافى ، وهو المركز الرئيسى للمواصلات البحرية والجوية بين أوربا والشرقين الأدنى والأقصى والمستعمرات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية فى إفريقيا الشرقية ، قد يضعنا فى مقدمة أية حركة عسكرية تمس

الوجه الشرقى من البحر الأبيض المتوسط ؛ فإن لم تكن مصر يوماً ما هدفاً للحرب ، لا يبعد عن الظن أنها تصبح بعد زمن غير طويل ساحة تدور بها الحرب ؛ ولا داعى إلى البحث فى إمكان الحرب وكيفية حلولها بمصر ، فإن من الواضح الجلى أن حالتنا الدولية لا تدعو إلى الاطمئنان مهما كانت الناحية التى نتوقع منها الخطر . (ثانياً) لأن الاستعداد الحربى فى مصر نقص من جميع النواحى إلى درجة خطيرة جداً ؛ فقد فقدت الروح العسكرية منذ الاحتلال الأجنبى ، ونقص عدد الجيش حتى كان فى سنة ١٩٣٦ لا يتجاوز السبعة فى المائة من عدد الشبان البالغين سن القرعة سنوياً ! وكذلك قد همل التسليح والتجهيز الحربى إلى الحد الأبعد . (ثالثاً) لأن عدم تنظيم جماهير السكان يعرضهم لأخطار مضاعفة ، كما أن قلة انتشار الشعور القومى والأفكار الوطنية عند أهل الريف يقلل كثيراً من قوتهم للمقاومة والدفاع . (رابعاً) لأن تكوين مصر الطبيعى يعرضها للخراب بوجه خاص ؛ فإن ازدحام السكان فى مساحة ضيقة وكثرة المدن والعواصم الإقليمية تجعل للغارات الجوية أثراً قتالاً ؛ ثم إن حياة البلد مرتبطة بالأعمال الهندسية الكبرى ، مثل الخزانات والقناطر ، التى هى عبارة عن هدف ظاهر جداً لطائرات العدو مع انبساط الأرض المصرية وصفاء الجو المستديم . ونضيف إلى هذا أن ضيق وادى النيل بين القاهرة ووادى حلفا قد يسهّل قطع المواصلات بين وجهى القطر والسودان ، سواء أكان بقطع الأسلاك التليفونية والتلغرافية أو تعطيل السكة الحديدية .

ومن الوجهة الحربية تمتاز الدولة الكبرى عن الدول المتوسطة والصغيرة

بعدد سكانها ، وثروة مرافقها الطبيعية ، ودرجة تقدمها الصناعى والعسكرى . ولا تستقل استقلالاً تاماً فى الأمور الدولية سوى الدول الكبرى ؛ أما الأخرى فلا تستطيع أن تتبع خطة مستقلة فى شئونها الدولية ، بل تضطر إلى الاعتماد على دولة من الدول الكبرى حتى تشاركها فى سياستها وترتبط بمصيرها . ومصر بالنسبة إلى عدد سكانها كانت تعتبر فى الصف الأول من الدول المتوسطة ، إلاّ أن ازدحام السكان فى مساحة ضيقة ، ونقص المرافق الاقتصادية لديهم بالنسبة إلى كثرتهم ، وقلة استعدادهم لمواجهة المصاعب الدولية ، تجعلها اليوم بين أصغر الدول فى العالم ؛ فان قوتها من جميع النواحى تقل بكثير فى الوقت الحاضر عن قوة هولاندا مثلاً و بلجيكا حتى واليونان ، مع أن عدد السكان فى تلك البلاد لا يجاوز نصف عدد الأمة المصرية .

وكان من نتيجة التطور التاريخى منذ ثلثى قرن أن قامت بريطانيا العظمى مقام الخليفة الكبرى إزاء بلادنا ؛ فان حل مشكلة الاستقلال حلاً كاملاً و إقامة العلاقات بين البلدين على أساس التعاون فى السياسة الدولية يعتبران فألاً حسناً للمستقبل وضمانة قوية للدفاع عن مصر فى وقت الحرب . غير أنه يجب علينا الحذر من الاعتماد المطلق على هذا التحالف ؛ فاذا صحّ الاعتقاد فى الوقت الحاضر بأن مصر نقطة حيوية لمصالح الأمبراطورية البريطانية ، وأن بريطانيا العظمى تعمل كل ما فى وسعها للدفاع عنّا والمحافظة على كيان أرضنا عند ما تدعو الحاجة، فان هناك مع ذلك دلائل تحملنا على التفكير ؛ ومن بينها ما تقرر أخيراً من إعداد طريق الهند القديم عن إفريقيا الجنوبية ، و إنفاق مبالغ طائلة فى تحصين مدينة

الكاب و بعض النقط الهامة فى هذا الطريق . فيدل هذا الاهتمام على أن قناة السويس ليست العرق الحيوى الوحيد للأمبراطورية البريطانية، بل أن لديها خطاً ثانياً للدفاع والمواصلات تعده من الآن وتجهّزه حتى تنعطف عليه فى حالة ما إذا أصيبت بكسرة مؤقتة أو نهائية فى البحر الأبيض . فيجب علينا من الآن أيضاً أن نعدّ بلادنا وأنفسنا للمقاومة فى حدود مقدرتنا ، ونستفيد من تلك المساعدة القوية فننظم دفاعنا الوطنى فى ظلها و بالاشتراك معها .

و بصرف النظر عن هذه الاعتبارات ، وعن شعور العزة الوطنية الذى يحملنا على القيام بالدفاع عن استقلالنا بقدر إمكاننا ، فان هناك اعتباراً آخر عملياً أكثر منه أدبياً يدفعنا إلى مضاعفة نشاطنا : وهو أن قوات الدولة الحليفة فى مصر مهما بلغت من العدد ، لا تقدر وحدها على منع زحف العدو فى حالة مهاجمة فجائية ما لم تستند إلى دفاع جدى يقوم به المصريون أنفسهم . إذاً فنحن مضطرون إلى أن نستعد أتمّ الاستعداد للقيام بمجهود عظيم فى ابتداء الحرب ، حتى نتمكن من مواصلة المقاومة إلى حين يصلنا مدد الدولة الحليفة ، وذلك أمر غير ميسور فى وقت الحرب عند ما تصعب المواصلات فى البحر المتوسط . ولا ننس أن القوات الجوية المكونة من عدد كبير من الطائرات تقوم بحملة شديدة وغاية فى السرعة بقصد هدم المقاومة فى الصدمة الأولى ، فيجب الاستعداد لحملة من هذا النوع كى نتمكن من الثبات لتلك الصدمة الفجائية .

والسلطات المصرية تدرك تماماً خطورة الحال فيما يختص بالشئون العسكرية ، وهى تعمل الآن على تقدم الجيش وزيادة القوات المسلحة .

أما نواحى الدفاع الأخرى ، التى لا تقل أهمية عن التسليح ، فلم تكن مع الأسف محل اهتمام الحكومة والرأى العام إلى أن لفتت الأزمة الدولية الأخيرة نظرنا لفتاً شديداً إلى ضرورة العناية بها . ونأمل أن توفق الحكومة قريباً إلى وضع جميع قواعد المقاومة والدفاع، وإعدادها على أساس برنامج متقن يسير تطبيقه فى الحال عند ابتداء الحرب . ولعل وجهة نظرنا فى هذا الموضوع قد ظهرت مما سبق ، فانّا لم نستمسك بمجرد شئون التسليح بل ننظر إلى الدفاع الوطنى من نواح أخرى ، ونبحث عما يمكن عمله كى تستعد الأمة للطوارئ الدولية وتنتظم البلاد بطريقة تجعلها تتحمل مشقات الحرب ومصاعبها بأقل ما يمكن من أضرار مادية وأدبية .

أما شئون التسليح فلا نتكلم فيها إذ أنها من الموضوعات الفنية التى يستحسن تركها للإخصائيين ، ونكتفى بإبداء ملحوظتين فى هذا الصدد . (أولاً) يجب بذل عناية خاصة بسلاح الطيران ، فإنه كاد يصبح أهم الآلات الحربية حتى أن الأسلحة الأخرى مثل المشاة والخيالة والمدفعية والبحرية أضحت ترتكن عليه فى جميع أعمالها وحركاتها . وإلى جانب ذلك يجب مضاعفة الاهتمام بالطيران المدنى بالنظر لما له من صلة بالطيران الحربى : تلاقى الحكومات صعوبة كبيرة زمن الحرب فى استبدال الطائرات المهدمة، وخاصة فى تعليم الطيارين الجدد ؛ فينبغى حث الأفراد على التعليم الجوي ومساعدتهم على شراء الطائرات الخصوصية ، حتى يمكن وقت الضرورة ضم هؤلاء الطيارين إلى السلاح الحربى بعد فترة تعليم قصيرة ، واستخدام طائراتهم فى خدمات مختلفة مثل الاستطلاع والاتصال .

(ثانياً) يجب بذل عناية خاصة لصيانة النقط الحيوية التى تتوقف عليها حياة البلد، والدفاع عنها من الغارات الجوية بتنظيم الدفاع ضد الطائرات ؛ ومن بين تلك النقط خزان أسوان ، وقناطر أسيوط ، ورأسا ترعة الإبراهيمية وبحر يوسف فى دير وط ، وقناطر محمد على التى تروّى معظم أراضى الدلتا ، وترعة الإسماعيلية التى تجلب الماء لمنطقة القنال ، وغيرها .

أما الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بالدفاع الوطنى فكثيرة جداً ، وتكاد تشمل جميع المرافق الزراعية والصناعية ؛ ونخص بالذكر قبل كل شىء الاستقلال فى الشئون الغذائية ، وقد بحثنا عنه فى الباب السابق . ومن الوجهة الصناعية لا يجوز طبعاً لمصر أن تأمل فى الاستقلال الصناعى بوجه عام ، غير أن هناك بعض الصناعات اللازمة للدفاع الوطنى التى يمكن إيجادها أو تنشيطها فى القطر المصرى . ومن بينها مصانع الذخيرة والأجهزة الخفيفة مثل الأقنعة للوقاية من الغازات السامة ، وكذلك المصانع الخاصة بتركيب الطائرات والجهاز الحربى بأنواعه المستورد من الخارج ، والورش المستوفاة لصيانتها وتصليحها . أما فيما يختص بالصناعات غير الحربية التى تهم الدفاع الوطنى ، فانّا نرى أنه يجب بذل عناية خاصة بنمو الصناعة الكيماوية والدوائية ؛ وكثيراً ما تؤدى ظروف الحرب إلى الأوبئة على أثر المجاعة أو الحرائق أو إتلاف نظام الماء النقى والمجارى فى المدن ، فضلاً عن مخاوف الحرب الكيماوية والبكتريوية ، فيجب العمل على إيجاد مخزون وافر من الخامات الدوائية الأساسية وإنشاء المصانع اللازمة لتحويلها كى نصبح

فى غنى عن الواردات من الخارج متى قطعت العلاقات التجارية فى زمن الحرب[١] . ويجب أيضاً السعى إلى الاستقلال فى الوقود السائل بتنشيط استخراج الزيوت المعدنيـة فى القطر المصرى ، ويمكن أيضاً التفكير فى إيجاد القوة الـكهربائية من مساقط الماء فى مجرى النيل حتى تغنينا عن بعض الوارد من الفحم . وإلى جانب ذلك يجب إنشاء مستودعات للزيوت المعدنية ومخازن للغلال بعيدة عن المراكز الـكبرى مع حمايتها من الغارات الجوية بكافة الوسائل العصرية .

والناحية الثالثة فى تدبير الدفاع الوطنى هى الناحية الأدبية أو الخلقية ، وقد يكون من المفيد أن نتبسط فيها إلى حد ما إذ أنها مسألة ذات صعوبة خاصة ، ولا تتعلق بشروط معينة مثل الاعتبارات الفنية والاقتصادية . وهى عبارة عن تنظيم الأمة بأسرها حتى لا تمنع مخاوف الحرب من أن يقوم كل فرد بدوره فى الأمور الوطنية ببال هادئ وقلب ثابت ؛ ولا يتحقق هذا الغرض إلّا بشرطين هما ، أولاً أن يكون الجمهور على علم بأخطار الحرب وإدراك تام لـكل ما يتعرض إليه من مشقات فى حالة حلولها بمصر ، هذا لأن المرء الذى سبق له معرفة ما يصيبه

---

(١) هناك عدة متحصلات دوائية تعتبر من المواد الأساسية فى المحافظة على صحة السكان ، من بينها الأناتوكسين الذى يستعمل ضد الدفتريا ، وتستورد وزارة الصحة كميات عظيمة منه كل سنة لتوزيعه على الجمهور ؛ ومنها المصول ضد السبحى والعنقودى ، وكلها كثيرة الاستعمال فى المستشفيات الحـكومية وغير الحـكومية . ويضاف إليها جميع خلاصات الغدد الصماء ، مثل الأنسولين الذى يستخرج من غدة البنكرياس ويستعمل فى البول السكرى ، وخلاصة الـكبد والبيض والخصية وغيرها ، وكلها من المواد الأساسية فى الطب الحديث .

ويترتب على قطع الوارد من هذه المتحصلات نتائج خطيرة فى الصحة العامة ، ولا يصعب صنعها فى القطر المصرى ، فنستقل عن الخارج فى هذه المواد الضرورية فضلا عما يكسبه إنماء صناعة الأدوية من الوفر فى الاستيراد وتوسيع مجال العمل للمصريين .

فى حال معينة لا يسلم نفسه للخوف متى طرأت عليه تلك الحال . وثانياً أن ينتظم جميع أفراد الأمة ويستعدوا كى يستطيعوا فى زمن الحرب أن يقاوموا العدو مقاومة الجسم الواحد ، فيعمل كل شخص على معاونة إخوانه ومشاركتهم فى تحمل أعباء الحرب ، إما بالدفاع المسلح فى القوات العسكرية ، أو بالدفاع غير المسلح فى صفوف المتطوعين للوقاية من الغارات الجوية ، أو بسائر الأعمال التى تكفل سير الشؤون القومية سيراً طبيعياً فى الحكومة والإدارة والأعمال الاقتصادية .

تلك هى الغاية التى ينبغى لنا التطلع إليها ؛ ولا نعتقد أننا نتمكن عن قريب من تنظيم الدفاع الوطنى بهذه الكيفية التامة ، ولكن نعتقد أن كل خطوة نخطوها فى هذا السبيل تعود علينا بفائدة عظيمة . ولا شك فى أنه ليس من دواعى الاغتباط أن توجه عقلية الأمة نحو الحرب ، غير أن هذا التوجيه أصبح فى عصرنا ضرورة مطلقة ؛ فإنّا مع الأسف الشديد نعيش فى جو لم يأخذ فيه العالم بأسباب السلم ، وواجبنا أن نضع دائماً نصب أعيننا خطر الحرب فى القطر المصرى ، ونعمل فى حدود مقدرتنا على إعداد جميع المعدات اللازمة — وإلّا غرقنا فى أول زوبعة . ومع ذلك يمكن ضم نظام الدفاع الوطنى إلى جملة الاعتبارات والتدابير التى تتلخص فى كلمة التربية القومية ، فإن قواعد الدفاع الوطنى كما نراها لا تشتمل على مجرد الخدمات الخاصة ، بل على جميع الخدمات المؤدية إلى تحسين صحة الشعب ، وتكوين روح المحافظة على النظام ، وبث الوطنية الصادقة والشعور القومى المتحد ، حتى وترويج الإنتاج الزراعى والصناعى ؛ وقد يلحظ أنّا ما زلنا نشير فى هذا البحث إلى لوازم الدفاع الوطنى فى جميع أمورنا السياسية والإدارية والاجتماعية ،

فلا نعود إليها فى هذا المكان ونقتصر على الخدمات التى تتعلق مباشرة بالدفاع الوطنى . وتنقسم إلى قسمين هما الخدمة العسكرية ، وخدمة الدفاع غير المسلح .

١ — الخدمة العسكرية

إنّا فى مصر خاضعون نظرياً للتجنيد الإجبارى ، غيرأن تطبيق هذا النظام عندنا يختلف كثيراً عن المتبع عند الأمم الأخرى . وكان المتوسط السنوى لإحصاء القرعة المصرية فى مدة السنوات الخمس بين ١٩٣١ و ١٩٣٥ على الوجه الآتى ، مع العلم بأن عدد الشبان الذين يبلغون سن القرعة كل عام كان فى تلك المدة مائة وثمانين ألفاً تقريباً :

عوفوا من الخدمة العسكرية	٤٤ ٤٩٦
دفعوا البدل العسكرى	٤ ٢٦٥
غائبون ومتخلفون	٤٩ ٨٣٤
وجدوا غير لائقين للخدمة	٦٠ ١٢٣
وجدوا لائقين للخدمة	١٧ ٠٠٩
جندوا بالفعل	٢ ٨٤٨

ويتبين من هذا الجدول أن عدد المعافين من الخدمة العسكرية كان ٢٤٪ من البالغين سن القرعة سنوياً ؛ أما الذين دفعوا البدل العسكرى فبلغ عددهم ٢ر٣٪ فقط من جملة المطلوبين للقرعة . وبلغ عدد الغائبين والمتخلفين ٣٩٪ من الأنفار الذين لا يعفون ولم يدفعوا البدل ؛ وبلغ عدد غير اللائقين للخدمة ٧٨٪ من الأنفار الذين كشف عليهم طبياً . أمّا الأنفار الذين جندوا بالفعل فى الجيش فيمثلون ١٦٪ فقط من اللائقين للخدمة ، و٦ر١٪ من جملة البالغين سن القرعة سنوياً . ونلحظ أول كل شىء النسبة العظيمة للذين يعتبرون غير

لائقين للخدمة العسكرية ، إذ لا ينجح فى الكشف الطبى سوى ٢٢٪ من المكشوف عليهم ؛ وإن فى ذلك الدليل القاطع والعلامة المخيفة على ما أصاب مصر من ضعف أبنائها وهزال جسوم أهلها .

وأهم ما يتضح من البيانات السابقة هو أن حق البدل ، وكثرة الإعفاء ، وكثرة الهاربين من تأدية واجبهم العسكرى ، وقلة المجندين من بين اللائقين للخدمة ، كل ذلك يجعل نظام القرعة فى مصر مختلطاً يترتب عليه نتائج مضرة بالروح القومية . ويتبع أغلب الدول المتمدنة نظاماً معيناً فى القرعة العسكرية ، يقوم على أساسين متقابلين : فإما التجنيد الحر ، أو الإجبارى . فالمتبع فى البلاد الخاضعة للتجنيد الإجبارى ، مثل فرنسا وإيطاليا وتركيا واليونان ، يختلف عن المتبع فى مصر من ثلاثة وجوه ، وهى أولاً أن حق البدل غير معترف به ، وثانياً أن الإعفاء لا يمنح إلا فى بعض أحوال معدودة ، وثالثاً أن حاجة الجيش ومالية الدولة تسمحان بتجنيد جميع اللائقين للخدمة . وفى هذا النظام لا يتخلص أحد من تأدية الخدمة العسكرية ، فيتمكن هذا الواجب من عقلية الشعب ويبدو على صورة الواجبات الأولية والفروض الطبيعية التى لا يخطر ببال أحد أن يهرب منها ؛ وبما أن واجب المساهمة فى الدفاع الوطنى مفروض على الجميع بدون أى تمييز ، تصبح الخدمة العسكرية أداة قوية التأثير فى التربية القومية ، إذ أن الأفراد من جميع الطبقات يشعرون بالمساواة التامة فى بدء الحياة العملية أثناء قيامهم بواجبهم الوطنى . أما النظام المتبع فى البلاد غير الخاضعة للتجنيد الإجبارى ، مثل بريطانيا العظمى والولايات الأمريكية المتحدة ، فإن لا تمييز فيها بين طبقات الشعب

إذ أن الخدمة العسكرية فى تلك البلاد عبارة عن مهنة حرة يستطيع كل واحد أن يتطوّع فيها . وهكذا يتضح أن المفروض فى الخدمة العسكرية أن تكون إمّا واجباً ضرورياً لا يتخلص أحد منه ، وإمّا مهنة حرة لا يرغم أحد على الدخول فيها .

لكن النظام المختلط المتبع فى مصر قد جعل الخدمة العسكرية سخرة يجوز التخلص منها كلما أمكن ذلك ، فتترك للطبقات الفقيرة أو غير المتعلمة . ونشأ عن ذلك أن علقت فكرة التحقير بهذا الواجب الوطنى الذى كان يجب أن يعتبر فخراً وشرفاً لمن يؤدونه ، أو على الأقل أن يعد من الواجبات الأولية التى يكون من العار على أى شخص أن يفر منها . فالنظام الحالى لا يغرس فى النفوس شعوراً وطنياً وفياً ، بل يدعو الشعب على عكس ذلك إلى عد هذا الواجب القومى عملا دنيئاً يتخلص منه بالهرب أو بدفع مبلغ من المال ، وليست هذه فكرة جديرة بأمة حرة وشعب مستقل . أما علاج هذه الحال فليس من الأمور اليسيرة ، وقد تمر بنا سنوات طويلة قبل أن نوفّق إلى حل مرضى كامل . وبالطبع لا نفكر فى إلغاء التجنيد الإجبارى فى مصر وإنشاء نظام التطوع مثل المتبع فى بريطانيا العظمى ، لأنه من جهة لا ينبغى تغيير نظم قديمة إن لم تدعُ الضرورة إلى ذلك ، فضلاً عن زيادة المصاريف المترتبة على ماهيات الجنود فى نظام التطوع ؛ ومن جهة أخرى لأن التجنيد الإجبارى إذا أمكن تطبيقه على النمط المتبع فى الأمم الراقية ، أضحى أداة مفيدة لنشر التربية القومية فى صفوف الشعب ، وهذا ما نحن فى مسيس الحاجة إليه فى الوقت الحاضر . فينبغى إذاً البحث عن وسائل العلاج فى حدود النظام الحالى .

ولو استطعنا أن نغض النظر عن الاعتبارات المالية ، كان هذا العلاج سهلاً إذ أنه يتوقف على بعض التدابير غير المعقدة فى حد ذاتها ؛ وهى أولاً إلغاء البدل ، ثم العمل على تخفيض نسبة الغائبين والمتخلفين ، وتحسين الصحة العامة كى تكثر نسبة اللائقين للخدمة . وكذلك التشديد فى تعيين أحوال الإعفاء ، وخاصة لا يعفى من الخدمة العسكرية سوى من كان عائلاً لأسرته ؛ أما الطلبة من جميع المعاهد فيخضعون للتجنيد الإجبارى كما يخضع له أمثالهم فى البلاد الأخرى ، لأنهم يصيرون فى الغد حكام الأمة وقادتها ويجب أن يطبعوا فى فاتحة رجولتهم على الخضوع للنظام القومى والقيام بالواجب الوطنى ؛ فيتأسّس نظام الإعفاء على قاعدة معاكسة للقاعدة الحالية إذ لا يعفى من تمكن بماله أو ذكائه من الدراسة فى المعاهد العليا ، بل يعفى من تلزمه حاله المالية أو العائلية ألاّ ينقطع عن أعماله . كل هذا من جهة ، غير أن تلك التدابير المختلفة ليس لها معنى ولا فائدة إن لم يتسع الجيش لتجنيد جميع اللائقين للخدمة . وهنا تظهر لنا الصعوبة التى تقف فى سبيل إصلاح نظام الخدمة العسكرية ؛ فإن الإصلاح على أساس التدابير التى ذكرناها يستوجب زيادة الجيش إلى مائة وخمسين ألف نفس على أقل تقدير[1] ، وهذا

(١) كان عدد الجيش وعدد الضباط فى بعض البلاد الصغيرة والمتوسطة الخاضعة لنظام التجنيد الاجبارى على الوجه الآتى فى سنة ١٩٣٦ :

البلد	عدد السكان	مدة الخدمة بالأشهر	جملة عدد الجيش	عدد الضباط
تركيا	١٦ ٢٠١ ٠٠٠	من ١٨ إلى ٢٤	٢٠٢ ٣٨٣	٢٠ ٠٠٠
إيران	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	من ١٨ إلى ٢٤	٩٦ ٣٣٥	٤ ٠١٥
بلجيكا	٨ ٣٠٠ ٠٠٠	من ١٢ إلى ١٧	٦٥ ٧١٧	٤ ٢٣٢
اليونان	٦ ٨٣٩ ٠٠٠	من ١٨ إلى ٢٤	٥٧ ٨٦٧	٥ ١٨٧
العراق	٣ ٥٦١ ٠٠٠	من ١٨ إلى ٢٤	١٩ ٠٠٤	٨٥١

مع تخفيض مدة الخدمة بنسبة ٥٠٪ أو أكثر . ولا شك فى أن الاعتبارات المالية تحول دون تحقيق هذه الغاية قبل زمن طويل ، بل ويخيل إلينا أنه لا يمكن تحقيقها إذا بقيت ظروفنا الاقتصادية على ما هى عليه الآن . ولكن هذا ليس معناه أن نمتنع من تعيين الغرض الذى يجب التطلع إليه ، وهو تجنيد جميع الشبان اللائقين للخدمة ، فإذا وضعت الحكومة هذا الغرض فى مقدمة برنامج الدفاع الوطنى تمكنت من تنفيذ عدة تدابير جزئية من شأنها أن تقربنا شيئاً فشيئاً من الغاية المقصودة . ومن بين تلك التدابير :

١ — إلغاء البدل العسكرى ؛ ونلحظ بالنسبة إلى قلة الذين يدفعونه وقلة الذين يجندون فى الجيش أن إلغاء البدل لا يرجع بأقل فائدة على حل مشكلة الخدمة العسكرية ، وإنما يترتب عليه فوائد أدبية لها وجه من الأهمية ، مثل إزالة علامة ظاهرة للتفريق بين الطبقات وإقامة المساواة التامة بين أفراد الأمة فى تأدية الواجب الوطنى — غير أن هذه المساواة تكون نظرية أكثر منها عملية إلى حين يكثر عدد الجيش .

٢ — زيادة الجيش بقدر الإمكان ؛ وفى نية الحكومة أن يبلغ عدد الجيش أربعين ألف جندى فى سنة ١٩٤٠ ، ولا نعلم إن كانت هذه الزيادة غاية ما تستطيع الدولة المصرية أن تقوم به فى تلك المدة .

٣ — تخفيض المدة العسكرية ؛ وإنّا نرى أن هذا أول تدبير يجب تنفيذه فى سبيل إصلاح نظام الخدمة العسكرية . وينبغى تحديد مدة الخدمة على أساس أقل ما يلزم من الوقت لتعليم الجندى ؛ وفى فرنسا مثلاً ، بصرف النظر عن زيادة

مدة الخدمة لما يستوجبه الدفاع الوطنى من ضخامة الجيش ، يقدر ذوو الخبرة بالشئون العسكرية أن سنة واحدة تكفى لتحويل نفر القرعة إلى جندى بمعنى الكلمة ؛ ذلك على شرط أن تستعمل تلك الأشهر القليلة دون ضياع وقت ، وأن تكون هيئة الضباط وصف الضباط كثيرة العدد قوية النظام مكتملة التعليم . أما فى مصر فيجب أن نلاحظ انحطاط مستوى الثقافة العامة وفقد الروح العسكرية لدى عامة الشعب ، مما لا يسهل التعليم العسكرى ؛ ونلاحظ إلى جانب ذلك أن المعارف العسكرية تزداد صعوبة سنة فأخرى بما تتطلبه الأجهزة الحديثة من الدرس والتجربة حتى عند البيادة : فمع مراعاة هذه الاعتبارات نعتقد أنه يمكن تخفيض مدة الخدمة العسكرية فى مصر من خمس سنوات إلى سنتين ، وجعل الأشهر الستة الأخيرة غير ضرورية فى بعض الأحوال المعينة .

وتترتب على هذا التخفيض فائدتان عظيمتان : الأولى أن يزيد عدد المجندين سنوياً ، وبالتالى عدد الرديف الممكن التعويل عليه وقت الضرورة ؛ ومثل هذا أنه إذا فرضنا جيشاً يبلغ أربعين ألف جندى ، كان عدد المجندين سنوياً ثمانية آلاف على أساس خدمة الخمس سنوات ، وأما إذا خفضت مدة الخدمة إلى سنتين أصبح عدد المجندين عشرين ألفاً كل عام . والنتيجة الثانية أن تخفيض مدة الخدمة يخفف من وطأة الفروض العسكرية وثقلها على الشعب ، فيساعد على تقليل نسبة المتخلفين ؛ وتظهر فائدة التخفيض بوجه خاص فيما يتعلق بالشبان المتعلمين ، إذ يكون من الظلم ولا شك بعد أن تُفرض عليهم الخدمة العسكرية أن يُرغموا على تأديتها لمدة خمس سنوات بين إتمام دراستهم والبدء فى حياتهم العملية ،

حتى يصعب عليهم بعد ذلك اعتناق المهن والوظائف التى استعدوا للدخول فيها .

٤ — على أن هذه الملاحظة الأخيرة لا أهمية لها فى الواقع قبل أن يزيد الجيش إلى حد أن يتسع لتجنيد العدد الأكبر من الشبان اللائقين للخدمة فى جميع الطبقات . أما فى الحال الحاضرة، وقد رأينا أنه يترتب عليها عدم اشتراك الطبقات المثقفة والميسورة فى الدفاع الوطنى [1]، فلا نأمل حلاً كاملاً لهذه الناحية مع الأسف ما دام عدد الجيش صغيراً بالنسبة إلى عدد الشبان البالغين سن القرعة كل سنة . غير أن أصحاب الشأن أنفسهم مهدوا السبيل إلى حل جزئى حين تقدم طلبة الجامعة إلى القيام ببعض التمرينات العسكرية أثناء العطلة الصيفية ؛ وهـذا إقدام يشرفهم للغاية لدلالته على تشبعهم بالروح القومية التى نحن فى شديد الحاجة إليها . وقد اتجهت نية الحكومة على أثر هذا العرض إلى إنشاء التدريب العسكرى للطلبة ؛ وتتلخص فوائد هذا المشروع فى أنه علاج مؤقت لعدم اشتراك الطبقات المثقفة فى الدفاع الوطنى، إلى حين يزيد عدد الجيش زيادة مطابقة لحاجتنا ؛ ثم أنه يكفل زيادة سريعة فى عدد الضباط — فالطلبة الذين يظهرون أثناء تدريبهم استعداداً خاصاً للمعارف الحربية ، أو الذين ثبت فيهم الميل إلى المهنة العسكرية ، يُضمون إلى هيئة الضباط بعد مضى مدة مخفضة فى المدرسة العسكرية .

وقررت الحكومة أخيراً مد نظام التدريب العسكرى إلى جميع التلاميذ والطلاب فى القطر ، إلاّ أنّا نلاحظ شيئاً من الإسراع فى التدابير التى اتخذتها

(١) ليس الغرض هنا بالطبع من هيئة الضباط التى تتكون فى الغالب من أفراد تلك الطبقات بل من الخدمة العسكرية المفروضة على الجميع .

فى هذا الشأن ، وقد يحسن بها أن تتبع الخطط الآتية لتنظيم التدريب فى كل مرحلة من مراحل التعليم : يصبح التدريب العسكرى فى المعاهد العليا خدمة إجبارية لا تترك لاختيار أصحاب الشأن ، بل تفرض على جميع الطلبة فى كافة المعاهد ؛ ويقرب نظام هذا التدريب قدر الإمكان من نظام الخدمة العسكرية العادية . أما فى المدارس الثانوية والمعاهد المعادلة لها ، فيكون التدريب فيها على صورة فرق رياضية وشبه عسكرية تقوم بتمريناتها فى الأجازات الأسبوعية والسنوية ؛ ويعنى فيها بالجانب الصحى والرياضى والخلقى أكثر من الاعتبارات والمعارف العسكرية . والمرحلة الأساسية هى مرحلة التعليم الأولى والابتدائى ؛ ويجب أن تُدرس مناهجه من الناحية التى نحن بصددها ، وتُنظم بدقة وعناية تامة . ولا داعى إلى التدليل على أن النظام الرياضى عند الأطفال طريقة مفيدة لأن تغرس فى صدورهم مبادئ التربية القومية والخضوع للنظام الاجتماعى ، وحسبنا فى هذا المكان أن نشير إلى تنظيم الفرق الرياضية للأطفال فى المكاتب الإلزامية ، وإقامة العلاقات الرياضية بين القرى ، وحمل أهل الريف على الاهتمام بالشئون الرياضية التى تعتبر فى عصرنا من أهم الوسائل للإصلاح الاجتماعى[1] .

---

(١) ومصر فى حاجة إلى مدرسة وطنية للرياضة البدنية ، يتخرج فيها المعلمون الرياضيون للمدارس العليا والثانوية ، ثم يتلقى منهم مدرسو التعليم الأولى والابتدائى ما يلزمهم من المعلومات لتنظيم الحركة الرياضية ، وخاصة فى القرى .

ويجدر بالذكر أن بعض كبار الأمة نظموا فى بعض القرى فرقاً رياضية للشبان بين ١٦ و٢٥ من عمرهم أسفرت عن نجاح تام . ونذكر بهذه المناسبة ما فكر فيه حزب مصر الفتاة من إنشاء « مزرعة » بالاسكندرية تسير الحياة فيها على نظام شبه عسكرى « لتربية البدن والروح والارادة » بالعمل الزراعى والحركة الرياضية والارشاد الثقافى .

٢ — فرصة الدفاع غير المسلح

من دواعى الاهتمام الشديد فى أغلب الدول أن تنشئ نظاماً كفيلاً بالوقاية من الغارات الجوية ، ويسمى أيضاً الدفاع غير المسلح للمدنيين فى وقت الحرب . وعلى الرغم من أن نظم الوقاية من الغارات الجوية لم تجرّب فى أى بلد تجربة واسعة كاملة ، ولم تطبّق تطبيقاً عملياً فى زمن الحرب حتى الآن ، فإنها مع ذلك أخذت تنتشر انتشاراً عظيماً وأتقنت اتقاناً عجيباً ؛ وتميل الأمم الأوربية على الأخص إلى توسيع دائرة الدفاع عن المدنيين كلما أوجد الاختراع الحديث والابتداع الفنى فى آلات القتل أخطاراً جديدة ومخاوف متزايدة للمستقبل . والغرض من الغارة الجوية إلقاء القنابل بمختلف أنواعها على المدن والمراكز الإدارية والصناعية ؛ وتحتوى تلك القنابل على مواد مفرقعة تهدم المبانى ، أو مواد محرقة تشعل النار فى كل شىء فى دائرة معينة ، أو غازات سامة تفنى الحياة أينما سار الإنسان . وللقنابل أثران : فالأول مادى ، ويترتب عليه هلاك الناس من رجال ونساء وأطفال ، وهدم المساكن الخاصة والمبانى العامة كمكاتب الحكومة والمستشفيات والمصارف والمصانع ومعامل الماء المرشح والكهرباء والغاز ومخازن الغلال ومستودعات الزيوت المعدنية ، وبوجه عام جميع ما يلزم البلد لمواصلة حياته وأعماله . والأثر الثانى معنوى ، وهو القضاء على الشجاعة وقوة المقاومة عند السكان — والواقع أنه يصعب على الناس الثبات فى وجه المهاجمة عن طريق الجو لأنها تقع عليهم فجأة وفى غاية الشدة ، حتى يشعر كل شخص بعجزه عن المقاومة ، ولا يمكنه أن يعرف أين تقع الصدمات ليتّقيها .

يجب إذاً النظر فى تدبير الدفاع غير المسلح من جانبين : فنعمل من جهة على إبطال تأثير المفاجأة فى الشعب بتعويده مواجهة الأخطار التى تهدده زمن الحرب ، وتدريبه على النظام الذى أُعدّ للوقاية منها ؛ ومن جهة أخرى نجدّ فى تقليل مضار الغارة الجوية بالوقاية الخاصة والعامة ، ومعالجة المرضى والجرحى ، وإطفاء الحرائق ، وترميم ما يمكن ترميمه . وتستلزم تلك الأغراض تدابير كثيرة ومتنوعة ، وتستوجب نظاماً واسعاً وقواعد دقيقة لا يصح تقسيمها بين إدارات مختلفة تقوم كل منها بجزء من العمل ، بل يجب جمعها وتوحيدها فى مصلحة واحدة تختص دون غيرها بتنظيم الدفاع غير المسلح بكافة نواحيه[1] . ويكون من أهم اختصاصات تلك المصلحة :

١ — إيجاد برنامج عام للدفاع غير المسلح . وربما كان من الصعب تطبيق القواعد المتبعة فى إنجلترا مثلاً أو ألمانيا أو غيرهما من الدول المتقدمة فى هذا الشأن بدون تغيير فى مصر ؛ ذلك لأن الشعب فى تلك البلاد تنبه منذ زمن إلى أخطار الحرب وضرورة الوقاية منها ، وله من النظام والاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية وانتشار التعليم ما يساعده على معاونة الحكومة والاشتراك معها فى جميع الأعمال اللازمة ؛ ونلاحظ إلى جانب ذلك أن الإدارات والبلديات فى المدن والقرى قد بلغت فى تلك البلاد درجة كبيرة من النظام منذ قرون ، فهى مستعدة تماماً لمشاركة الحكومة فى تدبير الدفاع عن المدنيين . بينما أنّا لم نصل بعد الى هذه

(١) صدر مرسوم ملكى فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ بانشاء مصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية ، وجاء فيه : « تختص المصلحة المذكورة باعداد وتنظيم طرق الوقاية من الغارات الجوية وبكل ما يتصل بذلك ، ويلحق بها جميع المنشآت والأعمال التى تكون قد قامت بها إلى الآن وزارة الصحة العمومية » .

الدرجة من النظام الاجتماعى ، ويجب أن يكون برنامج الدفاع غير المسلح عندنا ملائماً لظروفنا الخاصة . وعلى كل حال فإن الضرورة خير معلِّم ، وكان للأزمة الدولية التى انفرجت أخيراً أثر مفيد فى لفت نظرنا إلى هذه الناحية من دفاعنا الوطنى ؛ ونأمل أن نتمكن فى فترة الهدوء الحالية من تنظيم طرق الوقاية على أوسع نمط ، وتدبير جميع الوسائل اللازمة لذلك .

٢ — نشر المعلومات المفيدة لتنبيه الجماهير إلى أخطار الحرب والتدابير المتخذة للوقاية منها . ويجب أن يكون العمل على إبطال القلق الناشئ عن عدم الإحاطة بحقيقة الأمور فى مقدمة برنامج الدفاع غير المسلح ؛ فإذا اعتقد الجمهور أن برنامج الوقاية قد تم إعداده ، وأن تنفيذه يتقدم بنشاط حتى يمكن تطبيق قواعده فى الحال وقت المهاجمة الجوية ، كان هذا الاعتقاد مقللاً من مخاوفه ، ومساعداً له على معاونة الحكومة فى مختلف نواحى الدفاع . ولدى السلطة المختصة عدة وسائل لنشر هذه المعلومات ، من بينها أن توزع الكتب والنشرات عن طرق الوقاية السهلة التى يجب على الأفراد القيام بها ، وتعد إعلانات صغيرة لتعليقها على المساكن وفى مداخل العمارات ؛ وتهتم بنشر المقالات المتتابعة فى أعمدة الجرائد ، وإلقاء المحادثات عن طريق الإذاعة — فيشعر الجمهور باهتمام الحكومة ويقف على برنامج الوقاية المراد تنفيذه .

٣ — إنشاء مدرسة مركزية للدفاع غير المسلح . وقد أُنشئت مدرسة ترمى إلى هذه الغاية ، إلاّ أنها اقتصرت على ناحية واحدة هى الوقاية الشخصية من الغازات السامة وعلاج المصابين بها ؛ فيجب أن يتسع برنامج التعليم

حتى يشتمل على عدة معلومات أخرى لكل منها أهميتها فى الوقاية ، مثل كيفية إعداد الملاجئ العامة ضد الغارات الجوية ، ومعرفة ما يلزم عمله فى حالة سقوط المبانى أو احتراقها ، وطرق إخلاء المدن من سكانها إذا لزمت الحال . فيتخرج من هذه المدرسة المعلمون الذين ينقلون معلوماتهم إلى المدارس الفرعية فى أقسام المدن والعواصم الإقليمة .

٤ — إعداد القوانين واللوائح المتعلقة بالوقاية من الغارات الجوية . وهناك قرار يجب اتخاذه فى أقرب فرصة ، وهو أن تحتوى كل عمارة تبنى جديداً على حجرة واسعة مجهزة بأحدث الوسائل للوقاية من القنابل والغازات السامة .

٥ — جمع المتطوعين لمختلف الخدمات المتعلقة بالدفاع غير المسلح . وفيما يختص بإسعاف المصابين بالغازات السامة والمجروحين على أثر سقوط المساكن أو احتراقها ، فإن لمصر نظاماً تاماً يكفل تحقيق هذه الغاية . وهو جمعيات الإسعاف الموجودة فى المدن الكبرى وعواصم المديريات ؛ فتُصرف لها إعانات تمكنها من إعداد نقط الإسعاف فى مختلف أحياء المدن، وشراء المعدات اللازمة لتوسيع أعمالها، وتدريب العدد اللازم من المتطوعين استعداداً لزيادة الفرق العادية فى زمن الحرب . وتقوم كذلك إدارة المطافئ فى مختلف المدن بتمرين عدد كاف من المتطوعين كى يستعدوا لمساعدة الفرق العادية وقت الضرورة . ويشمل الدفاع غير المسلح عدة خدمات أخرى ينبغى جمع المتطوعين لها وتدريبهم عليها ؛ ونخص بالذكر من يأخذ على عاتقه عبء الإرشاد فى دائرة محدودة ، ويقوم بتوزيع أقنعة الوقاية وقت الخطر ، ويكون حلقة اتصال بين السكان فى دائرته والسلطات المختصة بالدفاع غير المسلح — وليس

هنا محل لتفاصيل مسهبة فى هذا الموضوع . ويجب أن تعنى الحكومة بألاّ تلقى على المتطوعين من تعب وضياع وقت ما لا تستلزمه طبيعة التمرين والعمل الذى تطوعوا له ؛ وإذا أنشأت هيئة مرتبة للدفاع غير المسلح ، وخصصت علامة معينة للمتطوعين فى كل درجة ، فإن هذا مما يشجع إقدام الناس على الخدمة ويساعد على إيجاد روح التعاون والنظام والاعتراف بالمسؤولية فى صفوفهم؛ وهذه الصفات إنما هى أساس النجاح وشرطه الضرورى .